

مافي الحاشية ويمكن ان يقال المراد بعد التناهي ان العدم لا يسير  
 لظاهرة معلومة من افراد الممكن ولا تنطبق بغيرها بل يتم جميع الافراد  
 فظهر كلام السبق وقوله الغزالي ليس في الامكان ابلغ مما كان **ق**  
 على كل شيء بل يربنا سبب الصلوحى والمراد السببى اللغوي اى الممكن خلق  
 كل شئ يناسب التجيزى **ق** لتعلقها ان تختلف يعنى التجيزية  
 المحادثة واما الصلوحى القديم فلا تعد فيه **ق** لوجوب العلم من  
 تعدد العدم ما فيه ان هذه ليست قد ما مستقلة كاسبق فالاحسن  
 ان يقول لان تعدد هالم يقتضيه معقول ولا منقول مع انه لا يتم  
 وجوب الكال والشمول بل يودي الي التعاند بينهما والقصور فتدبر  
**ق** عموم تعلقها الخ اى الصلوحى واما التجيزى فقاصر على بعض  
 الممكنات المتضمنة ازلا وهل لها ثالث مع القدرة هادث او يعنى عن التجيزى  
 القديم وهو الظه خلاف **ق** والمحول عليه الخ لعله اراد الاسهل والانطب  
 على الفاصى والا فذلك لك الادلة العقلية اذ لو لم يتم تعلقها كان نقصا **ق**  
 يقول لكن سبق التمثيل بحال الموجود في سرعة الاجاد والافعال وصر  
 لا يخاطب والكلام ليس من صفات التناهي **ق** والاشكال اى من مثلث  
 ومرجع الي ما لا نهاية له لانها تابعة للعدد وتكون العلم بالكمية يقتضى  
 التناهي اتمه في حق الحادث فقولهم لم يخرج محل صلي الله عليه وسلم  
 من الدنيا الا وكره كسفا لكل مغيب مما يمكن البصر علمه والافسار واة  
 القديم والحادث كمن وقد بسط الكلام في ذلك اليوسى على الكبرى **ق**  
 والكليات لعله اراد بها الجامع الخارجية والافهى اعتبارية لاجوبها  
 في العالم على التحقيق واعلم ان هذه المباحث سبق تحقيقها في الصفات  
 فان شئت فارجع اليه **ق** يعمل عليه تعريض باي سهل الصلوحى  
 ومحصل هذه الاستدلال بالاجماع وقيل سبق وجه اخر في قوله ووجه  
 او حجب لهما ان الاستدلال **ق** كلامه له بقاء تجيزى قديم بل انه وصفاته  
 وصلوحى بتكليفنا قبل وجودنا وتجزيزى هادث بعد **ق** وجوب

وهذه

وحدته اى بالذات فلا ينافى ان له اقسامها اعتباريات اهل وزنها الخ مع  
 عدم التبويض كاسبق **ق** فلنتبع بالنوف اوبالتا اول **ق** وكل موجود  
 له الحمال والاعتبار فلا تعلق بهما هذه الصفات ثم هو مبتدأ او معقول  
 لمجد وفاى اقصه كل موجود انطى اعلى والسمع معقوله واللام  
 تراوية او ضمنه معنى اعترف فتامل **ق** بركيس فيه ابط الاختلاف مجمع  
 الضميرين نظير اسمى الاشارة في قوله ومثل ذى ارادة لك وبسبب  
 مافي نحوه **ق** كلبا سبق مافي جعل الكليات من الموجودات **ق** بعض المتأخرين  
 كالسنوسى **ق** للعموم اى بان يراد السموات والبصائر له تعالى وهي تدعى  
 كل موجود فيوافق ويحتمل العموم بان يراد السموع لنا وله يتخالف وعلى  
 العكس قوله المخصوص فتامل **ق** عدم تناهي متعلقاتها يعنى عدم  
 قصورها على بعض الموجودات او يعنى على ان له تعالى كالات وجودية  
 لا تناهي على ما سبق فلا يقال كل موجود متناهى **ق** الازلية اقتصار  
 على الفرض والا فالحادثة لانه اى ايضا **ق** ولا يلزم وجودها الخاى  
 بالنظر لذات الحياة والتلازم في العدم يعنى خارج عنها تدبر **ق**  
 الوجود الخ والظن ان مثلها الكالات الوجودية التي لا تعلم تفصيلها غيب  
 انشائها **ق** وعندنا متعلق بعدمة واسما ولة مبتدأ والعظمة صفة وقلة  
 خبره وكذا الصفات ذانة جملة معرفة صفة والاصل واسما ولة العظمة وقلة  
 عند ناصفات ذانة كذا ونسأهل النى في المرج **ق** العظمة جمع قال تعالى  
 سبح اسم ربك له الاسما المحسنى والحق انها متقاوية واعظها لفظ الجلالة  
 وفي البحث الثاني عشر من المواقيت عن ابن العربي اسما الله تعالى تشاو  
 في نفس الامر لرجوعها كلها الي ذات واحدة وان وقع تفاضل فان ذلك  
 لامر خارج وقال ايضا ان كل اسم الالهى يجمع جميع حقايق الاسما ويجوزي  
 عليه ما مع وجود التميز بين حقايق الاسما قال وهذا المقام اطلعت  
 للعليه ولم ار له ذائقا من اهل عصرى انه قلت والامر الخارج كالتخلق  
 بما يناسب الاسم او صدق التوجع كما في ابن عبد الحق عن جعفر الصادق

تليبه  
ية